

الامام والبعوي وغيرها من استثنائه الذي قاله البلقيني انه المعتمد
 نعم لا كراهة قطعاً اذا دعت الحاجة الى الصبر في المار وقد يتعين الحكم
 على الغفور في صورة كثيرة **وعند الفرع المفرد وعند العطف المفرد**
عند شدة المشورة وعند الجز المفرد وعند الفرع المفرد
 مثلهما هم المفرد **وعند المرض المولود وعند مذقة الاخبين**
 البرد والضايط ومثلها مدافعة الريح كما هو ظاهر **وعند غلبة النعاس**
وعند شدة الحر وعند شدة البرد وفي كل حال يغير الخلق واذا
 حضر الختان بين يدي القاضي فله ان يسكت حتى يتكلم اوله ان
 يقول ليتكلم المدعي متكماً قال الشيخان وان يقول للمدعي اذا عرفه
 تكلم والادوي ان يتولى هذا القول الا بين الواقف على راسه او بين
 يديه **ولا يسأل القاضي المدعي عليه** اي لا ينبغي ان تساله الجواب
الابعد حال الدعوي الصحيحة من المدعي فيجيبه يساله الجواب
 بنحو اخراج من عواره وان لم يساله المدعي فان اقر لزمه ما اقر به من
 غير احتياج حكم بخلاف البيعة والمدعي ان يطلب من القاضي الحكم
 عليه فيحكم كان يقول له اخبر من حقه او كلفتك المخرج من حقه
 او الزنتك بد ولو كانت صورة الاقرار مختلفا فيها احتج الحكم كما يجنبه
 البلقيني فليتأمل ولا يحكم حتى يطالبه المدعي لان الحكم حقه فيتوق
 على اذنه وان اذنه للقاضي ان يقول للمدعي المك بيعة او شاهدا
 مع يمينك حيث ثبت الحكم لهما وتختلف ان كانت اليمين في جانبه
 والادوي ان يسكت عن ذلك نعم ان جهل المدعي ان له اقامة
 البيعة وجب اعلامه كما افهمه كلام المذهب وغيره من البلقيني

ان علم علمه بذلك فاسكرت اولي وان شك فالتقول اولي وان
 علم جهله به وجب اعلامه فان قال في بيعة وانما سمعها
 القاضي وحكم بها بما سياتي وان قال اريد تخليفه ولو سمع قوله
 في بيعة فله ذلك فان حلق فالتقول قوله وان تكلم حلق المدعي
 على ما سياتي ولكن **لا يخلفه** القاضي **الا بعد سؤال المدعي**
 تخليفه لان الحق في اليمين له فاحتج لانه فان حلفه قبل
 سؤاله لم يعتد به على الاصح وله بعد تخليفه اقامة البيعة
 والشاهد مع اليمين ولو قال لا بيعة لي واطلق او زاد
 لاحاضرة ولا غاية او كذا بيعة اقيمها باطلة او كاذبة
 او زور ثم التي بيعة قبلت لانه ربما لم يعرف او نسي ثم عرف
 او تذكر ولو قال سهودي فسقة او عبيد ثم جاء بعد
 وفان مضت مدة استبرأ او اعتق قبلت شهادتهم والا فلا
ولا يلحق خصما مدعيا او مدعي عليه **حجة** له بان يضر الاخر
 كان يقول كذا **ولا يفهمه كلاما** يضر الاخر كان يقصد المدعي
 عليه الاقر فيعرض له بالانكح او يقصد المنكول فيجربه على
 اليمين نعم اطلق الشيخان خلافا فيما لو علم المدعي كيف تصح
 الدعوي وجزم في الروض بالمجاز قال في شرحه لكن الذي عليه
 الاكثرون ورجحه صاحب الانوار وقال الروايف وغيره انه
 المذهب عدم الجواز كما لا يجوز ان يعلمه احتجاجه ولو قال له ^{استغن}
 يمينون ب عنك فان اراد في الاحتجاج له يجوز ان اراد في تحقيق
 الدعوي بما قاله الماوردي ولا يعين له من يستعين به ولا

ان علم